



PROVISIONAL  
A/40/PV.35  
21 October 1985  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرنى مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠ / ٠٠

الرئيس : السيد دى بينييس (اسبانيا)

— الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة [ ٣٩ ] (تابع)  
ألقى كلمة كل من :

السيد سبروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص  
الحاج سير داودا كايابا جاوا ، رئيس جمهورية غامبيا  
السيدة م. أوجيينا تشارلس ، رئيسة وزراء كومونولث دومينيكا  
السيد الجزولي دفع الله ، رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية  
السيد هربرت أ. بليز ، رئيس وزراء غرينادا  
السيد ارتورو فخارد ومالدونادو ، المبعوث الخاص لرئيس دولة جمهورية غواتيمالا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بوزارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٣٠البند ٣٩ من جدول الأعمال ( تابع )الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

الرئيس : ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : سوف تستمع الجمعية العامة هذا الصباح أولا الى بيان لرئيس جمهورية قبرص ، صاحب الفخامة السيد سيروس كبريانو .

اصطحب السيد كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى المنصة .

الرئيس كبريانو ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يسعدني ياسيدى أن أخاطب اليوم الجمعية العامة وهي تحت رئاستكم . وأنه لمن اللائم أن تترأس هذه الدورة التاريخية شخصية تحظى بما لكم من خبرة ومهارة . واغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم النجاح الكامل في مهمتكم الجليلة .

وأود كذلك أن اتقدم بتهانني وبأطيب تمنياتي للمنظمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشائها ، كما أهنئ الأمين العام وزملاءه على عقد هذه الدورة التذكارية .

بدأت الأمم المتحدة كحلم وتعبير عن الأمل الذي داعب عالم ما بعد الحرب في التوصل الى سلم وأمن دائمين . ولا يمكننا ، بطبيعة الحال ، بعد انقضاء أربعين عاما ، القول بأن ذلك الحلم قد تبدد تماما ، أو أن الأمل تحول الى يأس . غير أننا نستطيع أن نقول أن الحلم لم يتحول الى واقع وأن الأمل لم يتحقق . فالسلم والأمن الدولين لم يتحولا بعد الى ذلك الواقع الملموس الذي توخته الأمم المتحدة وقت ميلادها التاريخي .

وهذه النتيجة ، وان كانت محبطة ، لا تقلل من قيمة وجدوى الأمم المتحدة التي لو لم توجد لوجب أن تخترع والتي مادامت موجودة يتعين الحفاظ عليها وتعزيزها .

وان كان السلم والأمن الدوليان مازالا مجرد رغبة ومجرد أمل ، فالعلوم في ذلك ليس ميثاق الأمم المتحدة .

وان كانت حقوق الانسان تداس بالأقدام بهذا الشكل الصارخ في الوقت الذي ترتفع فيه أصوات كثيرة مطالبة بهذه الحقوق ، وكان سباق التسليح التقليدي والنووي مازال يتصاعد والمواجهات الإقليمية لا تتجنب في وقت يتكلم فيه الكل عن ضرورة التعايش السلمي ، وكانت المجاعة والبؤس رازحين على صدور ملايين عديدة من البشر في وقت وصل فيه الانسان الى القمر ، وكان الظلم يهزم العدل المرة تلو المرة ، وكان النفاق يحل محل الصدق في أحيان كثيرة ، وكانت اليد العليا كفهوم القوة هي الحق فان اللوم فسي كل ذلك لا يقع على عاتق هذه المنظمة أو على آلياتها واجراءاتها . السبب الرئيسي في كل ذلك هو الافتقار الى الارادة السياسية أو عدم القدرة على تنفيذ واعمال مقررات وقرارات الأمم المتحدة نظرا لاعتبارات لا صلة لها بنص الميثاق وروحه .

ولقد رأيت البلدان الصغيرة التي مثل قبرص باستفزاز كيف تداس المبادئ بالاقدام في غمار احتلال أراضيها وكيف تزاح قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم جانبها بازدرء أو يعاد وزعها ، وكيف يكفي مجلس الأمن بتوجيه نداءات بسحب قوات العدوان دون أن يتبع ذلك باتخاذ ما من شأنه ضمان احترام قراراته . وهل يمكن لأحد أن ينازع حقا في أن المعتدى لو عرف أنه سيجد نفسه ، متى قام بالغزو ، مواجهها بالغضبة الضادية للأمم المتحدة مجسدة في عمل جماعي قوى على النحو المنصوص عليه في الميثاق ، لما أقدم على أعماله غير المشروعة تلك ؟ وذلك هو السبب في أن من انتهكوا مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة في الماضي وما زالوا ينتهكونها في الحاضر اقدموا على ما أقدموا عليه وهم على يقين من أنهم سيواجهون ، بعد عدة أسابيع من عدوانهم ، بما لا يزيد عن النداءات أو التوبيخ .

أننا نحتفل اليوم بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وأربعون عاما فترة طويلة بما فيه الكفاية لتقييم الاداء العام للأمم المتحدة والخدمات التي أدتها للبشرية

والحكم على ذلك الأداء وتلك الخدمات . فهذه الذكرى مناسبة طيبة لنا جميعاً  
لنسجل العاضى ونقيم الحاضر ونرسم خط السير للمستقبل حتى نضمن زيادة فعالية دور  
الأمم المتحدة .

ان فعالية الأمم المتحدة كما أوضحت من قبل ، لا تتناسب بطبيعة الحال  
مع الآمال العراض التي علقنا عليها منذ . ٤ عاما مضت . كما أن الثقة المفرطة في  
قدرة المؤسسات الدولية الناشئة عن الرغبة المفرطة في بناء عالم جديد وأفضل قد تضائلت  
بسرعة شديدة وتحولت تدريجياً الى تحفظ وشك . كما طغت الحرب الباردة التي  
أعقبت انشاء الأمم المتحدة مباشرة على الرؤية الأصلية وأبرزت المصالح المتضاربة للدول  
الكبرى ، وعجزت الأمم المتحدة عن أن تكون فعالة اذ افتقرت الى الدعم الهادف  
المشترك من جانب تلك الدول .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن نذكر بما قاله أول أمين عام للأمم  
المتحدة وهو تريغفي لي :

" لا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أن الأمم المتحدة انشئت على اساس  
افتراض أن الدول الكبرى ستكون على اتفاق جوهري فيما بينها" .

وسيكون من الخطأ الجسيم بلا شك ، ان نغبط قيمة الأعمال التي أنجزتها  
الأمم المتحدة خلال السنوات الأربعين التي مضت على وجودها في فترة حدثت فيها  
تغيرات ثورية في الحياة الدولية السياسية والاجتماعية أو ان نتجاهل تلك الأعمال .  
فقد استطاعت الأمم المتحدة أن تقوم بأعمال خلاقه وتمكنت من أن تخدم البشرية حتى  
عندما واجهت صعوبات ضخمة حدثت من دورها وضيق من نطاق أنشطتها .

لقد وضعت الأمم المتحدة معايير للتصرف الدولي وأدخلت مبدأ المسؤوليات  
المتكافئة والحقوق المتساوية في العلاقات الدولية ، واضطلعت بدور رائد وایجابي في  
عملية انهاء الاستعمار ، وكان أهم اسهام لها في ميادين حقوق الانسان والتنمية  
الاجتماعية والاقتصادية للدول الفقيرة . كما أنها أسهمت في احتواء الصراعات المحلية

ومنع تصاعدها وتحولها الى مواجهات أوسع وذلك بايجاد وتنفيذ عمليات صون السلم. وحتى فيما يتعلق باعقد مشكلة ، وهي نزع السلاح والحد من الأسلحة ، حاولت الأمم المتحدة جاهدة وباستمرار توفير الاطار السليم لحل تلك المشكلة .

فوق هذا العمل البارز الهام ، تظل الأمم المتحدة محفلا متاحا لكل الدول تتمكن فيه من الأعراب عن مواقفها وآرائها بشأن مشاكل محددة أو أكثر عمومية ، والأعراب عن موافقتها أو عدم موافقتها ، والأعراب عن معارضتها أو موافقتها بشأن اتخاذ أى اجراء يتعلق بالعلاقات بين الدول أو تناول أى أمر من الأمور ذات الأهمية الأوسع . كما يمكن للدول الضعيفة والشعوب المضطهدة وضحايا الظلم أن تتكلم وأن يستمع اليها في الأمم المتحدة ، ويمكن حمايتها ودعمها اخلاقيا في نضالها من أجل صيانة حقوقها غير القابلة للتصرف .

فأى قضية عادلة ، بغض النظر عن ابعادها ، تحظى بالدعم والتأييد من الأمم المتحدة . وان لم يكن بالوسع حلها فورا وبطريقة عملية عادلة ، فان ذلك لا يرجع الى افتقار الأمم المتحدة الى الآليات والاجراءات اللازمة ، بل لأن وضع هذه الآليات والاجراءات موضع التنفيذ يقتضي موافقة الدول الأعضاء ولا سيما الدول الأقوى . لكن هذه الموافقة لسوء الحظ ، لا تقدم الا بعد موازنة الأمور وتقييمها والبحث عن المنفعة الذاتية ، والتيقن من أن الحلول متسقة ومصالح الدول الكبرى . ولما كانت هذه الموافقة تظل بعيدة المنال في حالات عديدة ، فان القضايا العادلة للشعوب المغلوبة على أمرها تجد في الأمم المتحدة التأييد المعنوي بدلا من العلاج العطي . وهذا بطبيعة الحال ، وان كان نوعا من التقدم ، لا يمكن اعتباره مرضيا على الاطلاق . عند التصدى للمنازعات الدولية ، تتيح الأمم المتحدة فرصا للحوار والمناقشة البناءة التي ، وان كانت تبد وفي بعض الأحيان غير مجدية ، ولا تتوازن نتائجها العملية مع الاهتمام الذي كان ينبغي أن تثيره نظريا فانها أفضل من الهمود الذي لا يؤدي الا الى تفاقم المشاكل الدولية . فالحل السلمي للمشاكل السياسية يفرض سلفا - بطبيعة الحال - اجراء حوار ومناقشات بين الأطراف المعنية . وقد وفرت الأمم المتحدة دوما محفلا لاجراء تلك المناقشات وذلك الحوار . ومادامت مناقشة المنازعات الدولية مستمرة والحوار بشأنها متواصلا ، سيظل هناك أمل في حلها سلميا .

ان عدم وجود نظام للأمن الدولي لا يزال احدى العقبات الكلود التي تعوق احراز تقدم حقيقي صوب نزع السلاح وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات . فكل الأمم ، ولا سيما البلدان الصغيرة التي كبلدى ، لها مصلحة حيوية في اقامة نظام للأمن الجماعي عن طريق الأمم المتحدة تضطلع الأمم المتحدة فيه بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين اللذين لا يمكن تحقيقهما عن طريق التحالفات العسكرية وزيادة التسليح ، بل يمكن تحقيقهما فقط عن طريق تطبيق أحكام الميثاق ، ومن خلال التزام الدول الأعضاء بتلك الأحكام التزاما وقتيا . واذ ذاك فقط يمكن ان تتحسن احتمالات السلم . كما انه لا سبيل الى حماية مستقبل الأمم المتحدة بل ومستقبل الانسانية الا عن طريق توافق الآراء الذى بين جميع الدول ذات السيادة في عالمنا المتكافل وعن طريق ابداء الارادة الجماعية لتنفيذ أحكام الميثاق بطريقة حقيقية ودائمة . وطلاوة على ذلك ، يمكن للأمم المتحدة ، عن طريق تعزيز التعاون متعدد الأطراف أن تتصدى بفعالية للمشاكل العالمية التي تواجه البشرية والتي لا يمكن التصدى لها من جانب بلد واحد ، أو مجموعة من البلدان بمفردها ، بل يمكن تناولها فقط من خلال الجهد الجماعي لكل أعضاء المجتمع الدولي .

ومع ذلك ، يظل السبب الرئيسي في ضآلة النتائج التي تحققت حتى الآن ، كما أوضحت ميل الدول الى تناول المشاكل الدولية بمعزل عن التزاماتها بموجب الميثاق ، على أساس معايير خارجية كالتحالفات والعوامل السياسية الجغرافية والعوامل الاستراتيجية الجغرافية وارتباطاتها بغيرها من الدول وغير ذلك من مصالح . وحتى في حالات العدوان وانتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية ، توجد محاولات لا ترمى فحسب الى اختلاق المبررات لتصرفات الاصدقاء الذين ينتهكون مبادئ الميثاق فحسب ، بل والى ادانة البلدان الأقل صداقة على انتهاكات أقل خطورة ؛ بل وتجاهل المعايير الدنيا التي وضعتها الأمم المتحدة باقتراح حلول للمشاكل التي تنطوى علنا أو سرا على خيارات تعيد عقارب ساعة التاريخ الى الوراء .

وذلك الموقف عادة يكون مقترنا - وقد خبرنا ذلك بمرارة - بممارسة الضغط على الجانب الأضعف الذي يكون هو الضحية باستمرار أو الاتجاه من مبدأ الأمر الى رفض استبعاد الحلول التي لا تتفق كلياً أو جزئياً مع مبادئ الميثاق ومقاصده وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وهذه المنهجية - كقاعدة - تثير الشك في القضية ولا يقتصر ضررها على عدم تحقيق النتائج المرجوة ، بل وتجعل تحقيقها أمراً أكثر صعوبة وأبعد منلاً .

ان معظم القرارات غير المنفذة الصادرة عن الأمم المتحدة وحالات انتهاك مبادئ واحكام الميثاق التي لا حصر لها تؤدي الى توطيد الاعتقاد العام بأن الأمم المتحدة قد تضاءلت أهميتها بالفعل وتحولت الى مكتب للشكاوى وسجل دولي لتسجيل المشاكل السياسية الدولية التي لم تحسم بعد . واكتفي بذكر مشاكل جنوب افريقيا وناميبيا والشرق الأوسط وقبرص كأثلة ذات صلة بالموضوع كيما أوضح كيف تتجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأؤكد في الوقت ذاته على عدم قدرة الأمم المتحدة على الحيلولة دون وقوع الظلم على حساب الضعيف ، وتفادي التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين وإزالتها .

وعلى ضوء هذه الحالة ، اقترحت قبرص منذ وقت ، أن يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة بند خاص " بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة " . ولا يسع المرء الا أن يأمل في أن يهيئ هذا الجهد من جانب بلد عانى بطريقة أو بأخرى ، محورا للاهتمام اللازم باتخاذ اجراء علاجي فعال .

ليس في نيتي أن أتناول اليوم شتى المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة . فموقف قبرص بشأن كل تلك المشاكل معروف جيدا وثابت لم يتغير الا أنني أود فقط أن أشير بايجاز الى مشكلة قبرص التي تعتبر - كالعديد غيرها - مثالا صارخا على التجاهل التام لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها من جانب معتمد مازال يواصل منذ ١١ عاما ، احتلال جزء كبير من أراضي بلادنا بالقوة ، وهو عضو في الأمم المتحدة

ينتهدك انتهاكا عمدا ، بصورة صارخة ، كل حقوق الانسان الأساسية ومنطق القانون الدولي . وطوال ١١ عاما ، ظل هناك ذلك التفاضي عن الظلم الجسيم الذي طال أمدّه الواقع على قبرص وظل مرتكب الجريمة دون عقاب ، في حين تعاني الضحية فسي غمار مأساته الفظيعة . ان تركيا لم تتردد في تجاهل كل مبادئ وقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، لانها واثقة من أنها لن تواجه أية نتائج وخيمة تترتب على جريمة الغزو التي ارتكبتها ومطمئنة الى أن ازدهارها السافر للأمم المتحدة لن يعرّتب عليه أي ضرر فعلي يلحق بها .

ان مشكلة قبرص يجب أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأسره ، ومن الخطأ ان نحكم على ابعادها من منطلق صغر حجم الدولة . فجوهر مشكلة قبرص لا يكمن في ابعادها أو امكانيات تحولها الى مواجهة عامة ، بل ينبغي النظر اليها باعتبارها مسألة مبدأ ، ومسألة عدوان ارتكبه بلد أجنبي على دولة مستقلة ، ومسألة انتهاك لجميع حقوق الانسان ، ومسألة احتلال بلد لأراضي بلد آخر ، ومسألة استخدام القوة ضد شعب اعزل ، وأخيراً مسألة ازدياد تركيا للأمم المتحدة .

ان هذه الجمعية تعرف جيداً ما حدث في قبرص عام ١٩٧٤ وتعرف الجهود المضنية التي بذلت من أجل التوصل الى حل للمشكلة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . وقد أحيطت الجمعية علماً بمختلف الخطوات التي أتخذتها طوال السنوات الـ ١١ الماضية ، ومختلف التنازلات بعيدة المدى التي قد مناهها ، وأنني على يقين من ان أي حكومة مثلية هنا لن تكون على استعداد لتقديم مثل هذه التنازلات اذا ما وجدت نفسها مواجهة بحالة شبيهة بحالتنا ، لكننا فعلنا ذلك لرغبتنا الصادقة في التعجيل بعملية التوصل الى حل سلمي قابل للتطبيق . الا أن مشكلة قبرص مازالت قائمة بالرغم من انه ليس هناك ما يبرر وجودها أصلاً ، بعد كل ما قدمناه . وهذه هي النتيجة التي يخلص اليها كل من يدرس هذه الحالة بموضوعية .

لا سبيل للتوصل الى أي حل عادل وعملي عن طريق الضغط على الضعيف ، بل من خلال الالتزام الصارم بالميثاق وقرارات الأمم المتحدة . لقد اعتمدنا على دعم الأمم المتحدة لنا لأننا الجانب الضعيف ، لكن الدعم الذي حصلنا عليه حتى الآن ، وهو ما نشعر بالامتنان ازاءه ، لم يترجم بعد الى اجراءات فعالة . وقد يكون من السهل الضغط على الطرف الضعيف لجعله يستسلم ، ولكن هل هذا هو السبيل الصحيح لحل المشاكل الدولية ، خاصة عندما تكون مبادئ الأمم المتحدة ذاتها هي المعرضة للخطر؟ هل هذا هو السبيل الذي توخاه مؤسسو الأمم المتحدة منذ أربعين سنة ؟

ومن ثم ، أكرر ما سبق ان ذكرت من أن مسؤولية الفشل لا تقع على الأمم المتحدة كمنظمة ، بل ترجع الى انعدام الارادة السياسية من جانب الذين يستطيعون جعل الأمم المتحدة فعالة . الواقع أنه يتعين على مختلف الحكومات ، بعد أن حددنا موقفنا ، أن تنحي جانبا جميع الاعتبارات الأخرى ، وتتقيد بدقة باحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة . ان مشكلة قبرص واحدة من تلك المشاكل التي يمكن بسهولة النظر اليها باعتبارها اختبارا لمستقبل الأمم المتحدة . ومرة أخرى اناشد جميع الأعضاء بذل قصارى جهدهم ، مجتمعين أو فرادى ، في سبيل ضمان التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ، ومن ثم اعطاء المعنى الحقيقي للمبادئ والاطلانات .

وسنواصل من جانبنا تعاوننا التام بحسن نية مع الأمين العام للأمم المتحدة في اطار المهمة التي أناطها به مجلس الأمن ، واغتتم هذه الفرصة لكي أعرب لكم عن تقديرنا لجهوده الدائبة .

تمثل المشاكل في الشرق الأوسط ، وجنوب افريقيا ونظام الفصل العنصري اللانساني ، وناميبيا وغير ذلك الاختبار الحقيقي لا مكانات الأمم المتحدة وفعاليتها . كما أن مصداقية الأمم المتحدة وهيبتهما اصبحا أيضا محل الاختبار من جراء استخدامهما لاسلوب التوصيات طوال أربعين سنة دون أى نجاح . لذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ الآن تدابير فعالة ، لانها اذا تجنبت اتخاذ تلك التدابير ستتردد نفس الاقوال عنها فيما يتصل بعجزها وتداعى هيبتهما اذا قدر لها البقاء لأربعين سنة أخرى . ووقتها سيصبح العالم مكانا أسوأ بكثير مما هو عليه الآن .

لاشك انه يتعين على الأمم المتحدة ان تضطلع بدور رئيسي في الحياة الدولية ، في عصر التغيرات الهائلة ، وفي عالم يبتعد باستمرار عن المبادئ والقيم الاخلاقية ، في الوقت الذي أدى التكافل فيه بين الدول الى الغاء الحدود والمسافات بينها ، ووجد الشعوب بروابط الواجبات المشتركة ووحدة المصير .

وسيظل السلم والأمن الدوليان وسعادة شعوب العالم ورفاهيتها دائما ودون منازع ، موضع الاهتمام الأكبر والدائم للمجتمع الدولي . فهناك الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، حاجة ملحة للمحافظة على الأمم المتحدة وتعزيزها بوصفها جهازا لتنسيق أعمال الدول وضمانة فعالة للسلم والحرية والعدالة في العالم . كما أن هناك الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، حاجة ملحة لاستعادة هيبة الأمم المتحدة التي تتداعى . وكما أكدتم ، سيدى الرئيس ، في خطابكم امام الجمعية العامة :

" لا يخفى على أحد أن الأمم المتحدة أصبحت الآن في خضم أزمة تتعلق بهيبتها . وواضح أن المنظمة لم ترق الى الآمال التي طقها العالم عليها عند تأسيسها . . " ( A/40/PV.1 ، ص ١٢ )

لذا يتعين علينا الان ندع هذه الكلمات منطبقة بعد الان على الأمم المتحدة . ان المعنى الحقيقي لهذه الدورة التذكارية يكمن في تلبية العالم للمطلب التاريخي المتمثل في استعراض سياساتنا وموقفنا قبل ان نستعرض الميثاق . ان هذه التجربة التي عشناها لعدة أربعين سنة من حياة الأمم المتحدة تدعونا الى تعديل مفاهيمنا حول ضرورة وجدوى المؤسسات الدولية ، وتحتم علينا جميعا ان نأخذ من جديد في تعزيز السلم والعدل والسعادة لكل شعوب عالمنا المترابط . ينهض للأمم المتحدة أن تسعيد وحدتها من جديد وتجدد نفسها لتمتكن من الاضطلاع بدورها بفعالية وتبرر انشائها ووجودها في نهاية المطاف .

في هذه المناسبة الجليلة ، دعونا جميعا نجدد تكريس أنفسنا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، ونعرب ، في الوقت ذاته ، عن تصميم ارادتنا السياسية على ان نفعل شيئا لا يتفق مع تلك المقاصد والمبادئ . فنحن ، اذا ما ترجمنا تلك الكلمات الى اعمال ملموسة ، سنحول الأمم المتحدة الى اداة فعالة للسلم والأمن والعدالة والحرية على النحو الذي ما فتئت البشرية تحلم به منذ عدة عقود .

ومن جانبنا ، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدى الثابت بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها . هذه هي الرسالة التي أنقلها اليكم ، وهذا هو الوعد الذى أكرره مرة أخرى باسم شعب قبرص .

اصطحب السيد سميروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، من المنصة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : تستمع الجمعية الآن الى

الخطاب الذى يلقيه فخامة الحاج سير داودا كاي راها جاورا ، رئيس جمهورية غامبيا .  
اصطحب الحاج سير داودا كاي راها جاورا ، رئيس جمهورية غامبيا الى المنصة .

الرئيس جاورا ( غامبيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : انه لشرف عظيم لي ان تتاح لي فرصة المشاركة في هذا الاحتفال بأحد أهم انجازات الجهد الانساني ، ألا وهو انشاء الأمم المتحدة منذ أربعة عقود . لقد كان وضعنا في ذلك المنعطف التاريخي لا يسمح بأن يكون شعب غامبيا من الدول الـ ٥١ التي اعتمدت ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ . ومع ذلك ، كنا حاضرين هناك بالروح ، لاننا أيضا شاركنا بالقدر الذي سمحت به مواردنا في النضال البطولي ضد القهر الفاشي . ونحن أيضا رأينا شبابنا يستجيب للدعوة الى حمل السلاح ويقدم التضحية الكبرى من أجل قضية الحرية . وهكذا ، نكون نحن ، في غامبيا قد أضحنا التزامنا الراسخ بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ، حتى قبل أن تصبح دولة ذات سيادة . ولقد ظل هذا الالتزام قويا لا يتزعزع .

ان فترة . ٤٠ عاما في حياة أي منظمة دولية فترة زمنية طويلة . لذا فان هذه الدورة الاحتفالية تتيح لنا الفرصة لاستخلاص تجربة العقود الأربعة الماضية التي شهدت تطور الأمم المتحدة من الطفولة الى الشباب ثم الى النضج الكامل . وشأن كل جهد انساني ، واجهت عملية النمو هذه نجاحا كما واجهت نكسات . ومما لم يكن منه مهرب أيضا أن يتحول التفاؤل الذي ساد عند انشاء هذه المنظمة الى توقعات أكثر واقعية .

ومع ذلك ، ورغم التغييرات بعيدة المدى التي غيرت كوكبنا بشكل جذري منذ عام ١٩٤٥ ، فان شعوب العالم ظلت مقتنعة بالحاجة الى وجود منظمة يمكن لكل الدول ، كبيرها وصغيرها ، ان تشارك في اطارها الأخرى ، على أساس المساواة في السيادة في مهمة الحفاظ على النظام الدولي . ويعتبر ذلك انتصارا لاشك فيه أفحم أولئك المشائمين الذين تنبأوا بأن الأمم المتحدة ستلقى نفس المآل المؤسف الذي لقيته المنظمة سيئة الطالع التي سبقتها ، عصبة الأمم . كذلك تحقق عدد من الانجازات الهامة خلال تلك الفترة ، أبرزها ما حدث في مجال انهاء الاستعمار وارساء القواعد في مجال حقوق الانسان ، وهو أمر تعلق عليه حكومتي أهمية خاصة .

لقد أنشئت الأمم المتحدة ، وسط المعاناة والدمار الناجمين عن الحرب العالمية الثانية ، من أجل كفالة انقاذ الانسانية الى الأبد من تكرار تلك الفظائع . وتحقيقا لهذه الغاية ، شجبت الدول الأعضاء رسميا استخدام القوة كوسيلة لحل خلافاتها ، وتعهدت بدلا من ذلك ، بأن تسعى الى التسوية السلمية لكل المنازعات . وفي الوقت ذاته ، وفرت أحكام الميثاق الضمانات بأن أى انتهاك لهذه المبادئ الأساسية سيواجه بفرض فوري لجزاءات عقابية مناسبة من جانب مجلس الأمن ، الذى عهد اليه رسميا بمهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وبالنسبة للدول الصغرى ، غير المنازعة التي كغامبيا ، والتي تابعت ، باهتمام خاص الآداء العملي لآلية الأمن الجماعي هذه ، لم يكن السجل مطمئنا تماما .

فمن ناحية ، لا يمكن انكار ان العالم انقذ منذ عام ١٩٤٥ من مواجهة عسكرية مباشرة بين الدول الكبرى ، وان كان يظل من غير الممكن التأكد مما اذا كان ذلك يعزى الى روح التعددية أو الى قيام الاحتمال الواقعي بالتدوير المتبادل والأكيد . ومع ذلك ، شهد عالمنا خلال هذه الفترة ما هزه مرارا وتكرارا نتيجة لاندلاع صراعات اقليمية مدرة تجاهلت فيها الدول الأعضاء أحكام الميثاق ومجموعة القوانين الدولية ، وسعت الى تعزيز مصالحها الفردية عن طريق اللجوء الى القوة . ومن المؤسف ، أن مجلس الأمن منع في حالات كثيرة من الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق ، باستخدام العقوبات الاجرائية وغيرها .

ولقد قوض ذلك بشكل خطير من سلطة الأمم المتحدة ومصدقيتها ، وشجع على المزيد من انتهاكات السلم والأمن الدوليين . ولعل آخر أعمال العدو ان التي ارتكبتها جنوب افريقيا ضد أنغولا واسرائيل ضد تونس من الأمثلة الواضحة على هذا الاتجاه الذى يهدو للانزاع .

ان غامبيا تعرب عن أسفها لهذه الحالة التي نرى أنها تنطوي على أخطر الآثار المدمرة لأمن البلدان الصغيرة ، التي كبلدى . فنحن نعتمد على حكم القانون لضمان سلامتنا واستقلالنا ، نظرا لأننا لا نتوافر لدينا القوة اللازمة . ولكن اذا

ما خرب ذلك القانون من خلال تتابع الانتهاكات المتكررة التي تمر بغير عقاب ، فالى من نتجه لحمايتنا ؟ هل سننضم الى سباق التسليح المدمر ونحول اليه مواردنا النادرة بعيدا عن الحاجات الملحة لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية ؟

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتناول بايجاز بعض المواقف المحددة التي تهتم حكومتي بشكل خاص . في جنوب افريقيا ، وصلت أعمال القمع المنهجي للأغلبية السوداء على يد نظام الفصل العنصرى الى ذروة جديدة خلال العام الماضى . وتدين غامبيا هذه الوحشية القاسية التي لم ينج منها حتى كبار رجال الدين والعمال بل وصفار التلاميذ . لابد من ازغام النظام العنصرى الآن ، من خلال فرض الجزاءات الالزامية عليه ، على التخلي عن الفصل العنصرى ، والدخول في مباحثات موضوعية مع الممثلين الحقيقيين لأغلبية سكان جنوب افريقيا . وهذا هو السبيل الوحيد لكفالة الحقوق المتكافئة لشعب جنوب افريقيا المقهور ، الذى تلهد حكومتي تأييدا قاطعا نضاله البطولي العادل .

وتظل الحالة في ناميبيا المجاورة تثير قدرا من الانزعاج لا يقل عن ذلك . فهناك أيضا ، واصلت بريتوريا تحديها لقرارات متعاقبة لمجلس الأمن ، وواصلت احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم ، الذى مازالت تنهب موارده الهائلة بالتعاون مع المصالح الاقتصادية الاجنبية .

ان الأمم المتحدة ، باعتبارها السلطة القانونية الوحيدة لادارة هذا الاقليم ، تتحمل مسؤولية خاصة تجاه شعب ناميبيا . لقد انهارت كل جهود الاقناع على سخرة تشدد جنوب افريقيا ونفاقها ، ولهذا ينبغي للأمم المتحدة الآن أن تلجأ الى فرض العقوبات الالزامية بموجب الميثاق ، لتكفل لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) مثله الحقيقي الوحيد ، التمتع الكامل بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

وتشعر حكومتي بنفس القدر من القلق ازاء المأساة الفلسطينية المستمرة . وهذا الشعب الذي حرم من وطنه حتى يحصل آخرون على أرض يسمونها أرضهم ، تشرذم وأصبح لاجئا في عدد كبير من البلدان في الشرق الأوسط . وتؤيد غامبيا بغير تحفظ الطموحات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولا تزال مقتنعة بأن الوفاء بهذه الحقوق على نحو مبكر أمر لا غنى عنه لحسم الصراع العربي الاسرائيلي .

وتشعر غامبيا بالأسى العميق للقتال الدائر بين الشقيقتين العراق وايران ، ذلك القتال الذي يهدد وحدة الأمة الاسلامية ، ويعرض السلم والأمن الدوليين لخطر بالغ . وقد تشرفت منذ تموز/يوليه ١٩٨٤ برئاسة لجنة السلام المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي التي أنيط بها ايجاد حل سلمي لذلك الصراع المأساوي ، بالتعاون مع الطرفين . وفي حين لم تكمل جهودنا بالنجاح حتى الآن ، لن تدخر اللجنة جهدا في سعيها ولايجاد حل عادل وشرف ودائم يقوم على أساس المبادئ الاسلامية والقانون الدولي .

وفي الوقت ذاته ، تشارك غامبيا الام أفغانستان وكمبوتشيا اللتين يبرز شعباهما تحت نير الاحتلال الأجنبي . وفي هذا الصدد ، تابعت حكومتي باهتمام بالغ المبادرات المتواصلة الرامية لايجاد تسوية سياسية لهذه الأزمة ، وهي تؤيدها جميعا . ونلاحظ بوجه خاص وبتفاؤل حذر تطور المحادثات عن كيب التي تجرى في جنيف تحت اشراف الأمين العام .

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية ، تؤيد حكومتي استمرار الحوار بين الطرفين ، وترى أن قبولهما في عضوية الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز احتمالات إعادة توحيدهما في النهاية ، الأمر الذي يتفق أيضا مع مبدأ عالمية منظمنا .

ان الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة يجرى عند منعطف خطير على درب العلاقات الاقتصادية الدولية . فمنذ عام واحد فقط ، اشتركت البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية هنا في استعراض الحالة الاقتصادية العالمية في الجمعية العامة استعراضا اتصف بتفاؤل حذر أعربت فيه عن الأمل في أن يتسع نطاق الانتعاش الاقتصادي الذي كان قد بدأ آنثذ في البلدان الرئيسية المصنعة وينتشر الى سائر أنحاء العالم .

لكننا نجد اليوم أن ذلك لم يتحقق مع الأسف .

فقد ظلت البلدان النامية بعامة رهينة لحالة من الكساد العالمي الذي استمر طوال العقد الماضي . ولا تزال أغلبية هذه البلدان تعاني من حالة الكساد ، بل وفي ارتداد عكسي في قطاعات حيوية في اقتصاداتها . ففي حين انخفضت أسعار السلع الأساسية على مر السنين ، انخفضت حصيلة الصادرات انخفاضاً كبيراً ، مما أدى الى زيادة فسي المديونية تفاقمت بسبب العجز المزمن في ميزان المدفوعات . فضلاً عن ذلك ، وحيث أن الكثير من البلدان التي تتأثر على هذا النحو تنتمي الى فئة البلدان الأقل نمواً ، حدث تدهور واسع النطاق لمستويات المعيشة فيها ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على البلدان الأقل نمواً في افريقيا حيث يواجه الملايين من البشر شبح الفقر والجوع والموت جوعاً نتيجة للكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف والتصحر المتزايد . وفي حين يستمر الانتاج الداخلي فسي الانخفاض بدرجة كبيرة في معظم تلك البلدان ، يواصل النمو السكاني تزايداً ليس يسبق ويتجاوز توافر الامدادات الغذائية .

وفي مواجهة هذه الصعاب البالغة ، اضطرت البلدان النامية في افريقيا الى اعتماد برامج من التقشف الحاد ترمي الى التقليل من العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها . ومن المؤسف مع ذلك أن مثل هذه البرامج لم تنجح في توليد النمو . وفي حين انخفضت الخدمات العامة الأساسية انخفاضاً كبيراً بل وتعين التغلبي عنها في بعض الأحيان ، انخفض الانتاج المحلي وفرص العمالة انخفاضاً كبيراً .

وبإزاء هذه الخلفية القائمة ، نحتفل رسمياً بهذه الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

ان غامبيا وهي من البلدان الأقل نمواً في افريقيا ذات الاقتصاد الذي تغلب عليه الزراعة ، تعاني منذ أكثر من عقد من أوضاع زراعي ضعيف ، وذلك نتيجة للآثار السيئة للجفاف الذي طال أمده . ومن هنا ، قامت حكومتي مؤخراً بتطبيق سلسلة من الاصلاحات السياسية وتدابير التكيف بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ونحن نعلم أن تدابير التكيف التي قمنا بها حتى الآن لا يمكن ، في أفضل الأحوال ، الا أن توقف

الاتجاهات السلمية في اقتصادنا . ولهذا ، شرعنا في تنفيذ برنامج للانعاش الاقتصادي لا يهدف الى تحقيق الاستقرار فقط ، بل والى الانعاش والنمو أيضا . وهذا يؤكد على نحو أكبر التزام حكومتنا بالحفاظ على مستويات المعيشة لشعبنا بل وتحسينها .

فالحاجة لمواجهة وتحسين الحالة الاقتصادية في البلدان النامية تعتبر من أكثر الأهداف الحاسمة في عصرنا . فمنذ بضعة شهور فقط ، في الاجتماع الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الإفريقية اعتمد برنامج أولويات لخمس سنوات بغية مواجهة الحالة الطارئة والمشاكل التي تواجهها إفريقيا على الآمد القصيرة والمتوسطة والطويلة .

وفي حين نعترف بأن المسؤولية الأولى عن تحقيق هذه الأهداف تقع على عواتقنا ، لا بد من القول ان جهودنا بحاجة الى أن تكملها مساعدة يقدمها المجتمع الدولي . ولهذا ، نحث المؤسسات متعددة الأطراف ، وخاصة البنك الدولي والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ، على توجيه الموارد المتاحة للاغاثة في حالات الجفاف والمجاعة والمخصصة للانعاش الاقتصادي ، في اطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة بالفعل . وفي هذا الصدد ، ينبغي اعطاء الأولوية لمشاريع حوض النهر والمنظمات الانمائية الحكومية الدولية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والتي تقوم بعملية تعاون متعدد الأطراف من أجل انعاش الانتاج الزراعي والغذائي ، وتحسينه .

وعند هذا المنعطف ، اسمحوا لي أن أسجل تقديرنا لغمبيا العميق للاستجابة السخية التي جاءت في أوانها لمواجهة هذه الأزمة ، من جانب مختلف الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما مكتب عمليات الطوارئ في إفريقيا . وأود أيضا أن أبرز الحطة الحالية التي تقوم بها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والتي ترمي الى تحصين الكامل لكل الأطفال في موعد غايته عام ١٩٩٠ .

ومن الواضح أن التقدم المستمر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق الا في سياق تعاون دولي حقيقي . ومن الواضح بنفس القدر أنه ليس هناك من معقل يمكن أن يتيح تحقق هذه الأهداف أفضل من الأمم المتحدة .

ومن ثم فلنذكر أنفسنا ، عند هذا المنعطف التاريخي الهام ، بأن سرور وجود  
الأمم المتحدة هو جعل هذا العالم طاماً أفضل - أكثر أماناً وأكثر تعقلاً ، طاماً أكثر  
إنسانية ، من أجل البشرية جمعاء . ولذا فإن الدورة الأربعين تعد مناسبة نعيد فيها  
جميعاً تكريس أنفسنا للمثل والمبادئ السامية الواردة في الميثاق في ظل صحة الروح الدولية  
التي ألهمت مؤسسي المنظمة منذ . . . طاماً . وأنا على يقين من أننا نستطيع ، إذا سخرنا  
طاقاتنا الجماعية ، أن نتطلع بثقة الى عالم أكثر انصافاً واستقراراً .  
ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أعرب للولايات المتحدة حكومة وشعباً عن أسس  
آيات التقدير لما اتخذته من ترتيبات جديدة بالاعجاب بغية كقالة نجاح هذه الدورة  
التاريخية .

اصطحب فخامة الحاج سير داود اكيراها جاورا رئيس جمهورية فامبيا من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تمتع الجمعية العامة الآن السى

خطاب سعادة السيدة م أوجيينا تشارلس رئيسة وزراء كومنولث دومينيكا .

اصطحبت السيدة م . أوجيينا تشارلس رئيسية وزراء كومنولث دومينيكا الى المنصة .

السيدة تشارلس (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدنا

نحن أعضاء هذه المنظمة أن نحتفل بالذكرى الأربعين لانشائها . وقد أنشئت هذه  
الهيئة كيها يتوافر للأمم العالم محفل تناقش فيه مشاكل العالم وقد أخذ ذلك العمل منطلقه  
من الايمان بأنه اذا استطاعت الشعوب أن تناقش أمورها تخالفت فرص القتال فيما بينها .

ويمكننا أن نهني أنفسنا على أننا استطعنا حتى الآن تجنب اشتعال حرب عالمية  
أخرى . ولكن هل لنا أن نشعر بالارتياح بحق عندما نتأمل العالم من حولنا ونشاهد  
ما يجرى فيه من منازعات عديدة يهددونها وأنها لا نهاية لها بالرغم من قراراتنا ومحاولاتنا  
المتعددة لتحقيق الوفاق ؟ وهل يمكن أن نقول بثقة أن طامنا يسوده السلم في الوقت  
الذي ترتكب فيه أعمال الارهاب يوماً تقريباً يعامل فيه الارهابيون بوصفهم أبطالاً بينما  
يعامل ضحاياهم بوصفهم اناساً ينفذي أن يقع عليهم اللوم ؟ يهدد اليوم ، حتى بأكثر مما

كانت عليه الحالة في الفترة التي سبقت عام ١٩٤٥ ، مباشرة ، كما لو كانت القوة قد أصبحت مرادفا للحق . اعتقادي اذن أنه لا يحق لنا نهني أنفسنا فحسب بل وأن نستخدم حقيقة بلوغنا هذا المعلم كفرصة للتأمل - فرصة للسعي الى الوصول الى رد على السؤال التالي : أين كان الشطط الذي أوقعنا في الخطأ ؟ .

لست خبيرة بشؤون الأمم المتحدة فأنا لست معتادة على التردد على هذه القاعات . لكن احدي التجارب ذات المغزى التي مررت بها هنا تبين لي أن أحد أخطائنا يتمثل في أن كلامنا لم يعد ينصت الى ما يقوله الآخر . ومن المنطقي أنه يتعين ، ان كان لنا أن نناقش مشاكلنا بهدف التوصل الى حلول لها أو توافق في الآراء بشأنها ، أن يصغي كل منا الى ما يقوله الآخر .

فمنذ سنتين عندما أذن لي بالتكلم في مجلس الأمن بشأن مسألة عملية الانقاذ التي أجريت في غرينادا بناء على طلب منظمة دول شرقي الكاريبي بقيت في القاعة للاستماع الى الكلمتين اللتين تلتا كلمتي ؛ ولاحظت أن المتكلمين لم يديا أى اهتمام - حتى الى حد الاشارة على نحو طاهر الى ما ذكرته . واتضح لي أن المتكلمين أتوا الى الاجتماع لالادلاء برأى ما فيما يتصل بمسألة معينة ليست بذات بال في حد ذاتها ؛ وأن كل ما كان يعنيه هو من الذي يهيد من ومن الذي يعارض من بشأن تلك المسألة . وفادرت المبني وقد تهدت أوهامي . ان ميثاق الأمم المتحدة يعني الكثير بالنسبة لي . فعندما كنت طالبة أدرس القانون وقت انشاء الأمم المتحدة تابعت باهتمام شديد المناقشات والخطط المتعلقة بانشائها . وقد ظل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ماثلا في ذهني أبدا كأساس لكل أفكارى وعمار للكثير من مطامحي ، وأنا أحمل معي في كل الأوقات نسخة من نصه النهائي المعتمد .

وعندما خرجت في ذلك اليوم في سنة ١٩٨٣ من هذا المبني متوجهة الى المطار للسفر الى ذلك الجزء من العالم الذي انتى اليه والذي يسوده الاضطراب قلت لنفسني ؛ هل هذه هي الهيئة الموقرة التي يمكن فيها للأعضاء ذوي الآراء المختلفة أن يتناقشوا باعتدال وهدوء ونزاهة وبرغبة حقيقية في التوصل الى تفهم للمسائل وحلول للمشاكل ؟ وأحزني أن احساسا راودني بأن العبارة التي تتردد كثيرا وتقول ان الأمم المتحدة

ليست الا محفلا للكلام قد تكون صحيحة ، وبأن منظمتنا التي طقنا عليها آمالا كبيرا في سنة ١٩٤٥ لا تتسك بالمثل العليا التي أرسيت على أساسها . وأفزعتني الفكرة القائلة بأن الأمم المتحدة قد أصبحت منظمة يتكلم فيها الجميع دون أن يصغي فيها أحد الى الآخر . وأقذني أن لاحظ أنه لا تجرى مناقشة أى مسألة داخل اطار تلك المسألة وأن أى مناقشة يمكن أن تستغل في مناقشة أمور لا علاقة لها بالمسألة قيد النظر من أجل تكرار الاعراب عن مواقف راسخة . وأدركت أنه توجد داخل الأمم المتحدة مجموعات فرعية متعددة تعول دون أداء المنظمة لوظائفها على النحو المقصود لتصبح بحق محفلا للمناقشة الحرة الصريحة التي لا يشوبها أى خوف ؛ وأن السلم الدائم لم يعد هو المقصد والهدف ، وان الهدف هو تسوية حساب أو آخر مع خصم ما أو لصالح حليف ما .

مثل هذا الاتجاه ينطوى على مضار بالنسبة لأى بلد صغير . فنظرا لفرط ضآلة حجمنا وعدم أهميتنا دون شك في أعين الدول الأكبر والأكثر تقدما الى حد أننا لا يمكن أن نكون عضوا فعالا في أى مجموعة فرعية فان صوتنا ليس له وزن يذكر في هذه المنظمة التي ينبغي أن تكون أما متحدة - متحدة ضد الطغيان ، ومتحدة في سبيل الحرية والعدالة ، ومتحدة بروح من الأخوة ، هـل بوسعنا ، رغم صغر حجمنا ، أن نسعى الى جعل زملائنا من الدول الأعضاء يدركون أن كل ما لا يتوقف أحد عن التشدد به من عبارات طنانة عن الرغبة في السلم العالمي لن يحقق السلم ما لم يتحقق القضاء على أشكال التعصب وعدم الانصاف - وهما يتجلبان في أحيان كثيرة في المعاملة التي نعامل بها نحن البلدان الصغيرة .

وانا كنا ممثلين لكل أمم العالم حقا ، فهل لنا أن نمرر عدم وجود جمهورية كوريا بيننا وقد واصلت جمهورية كوريا ، دون مساعدة هذه الهيئة ، اجراء مفاوضات دؤوبة ومخلصة مع جارها الشمالي على أمل أن يتسنى التوصل الى تسوية سلمية لمسألة كوريا حتى يمكن القضاء على التوترات في منطقة واحدة من العالم على الأقل . هذا عمل يتفق تماما مع آمال منظمتنا ، ولذا أحث على التوصل الى تسوية مبكرة لوضع جمهورية كوريا فيما يتعلق بعضويتها في هذه المنظمة .

تتجاهل جنوب افريقيا المادة الثانية من اعلان حقوق الانسان تجاهلا تاما . وقد شهدنا تصعيدا للعنف في ذلك البلد خلال الشهر الأخير ، ونحن لا يمكن أن نسمح باستمرار العنف . فليقم من يقدر على فرض العقوبات بتطبيقها . ولقد فعلنا ذلك منذ سنوات طوال في بلدنا لكنني أشك فيما اذا كانت جنوب افريقيا تشعر حتى بوجود نسائنا وأعتقد أن فرض العزلة الشاملة على ذلك البلد هو التدبير الوحيد الذي يمكن أن يوسع هذا لنظام الفصل العنصرى البغيض المفروض في جنوب افريقيا . ولكن نظرا لأن هذا الاجراء قد يؤدي علي المدى القصير الي الاضرار بمن نسعى الي التخفيف عنهم ، ينبغي أن يصدر طلب اتخاذ تلك التدابير العنيفة عن الشعب المقهور في جنوب افريقيا والبلدان المجاورة . كما قد تكون لهذا الاجراء ميزة تسوية المسألة القديمة لنا ميبيا .

ان المجالات الثلاثة التي اقترحت على أم العالم أن تتخذ اجراءات بشأنها لا تتعلق الا بقلة من المشاكل العديدة التي تحتاج الي اهتمام عاجل من الأمم المتحدة ونحن نعترف باستمرار احوالها الي الجمعية العامة بأنه لولا وجود هذه المنظمة لما أمكن تحقيق قدر كبير مما أنجز خلال الأعوام الأربعين الماضية ، لكن هناك قدرا كبيرا من العمل ما زال علينا أن نقوم به .

لقد ساعدت وكالات الأمم المتحدة بلداننا النامية . وفي كثير من الاحيان ما كان يمكننا العمل على تعزيز رخاء شعوبنا بغير تلك المساعدة . ولكن لا بد أن أكرر هنا ما ذكرته في العديد من المحافل الدولية الأخرى ، لأنه أمر يقتضي التكرار ، وهو أن المساعدة الفنية المقدمة لنا لا بد أن يصاحبها أولا التدريب المناسب لشعوبنا حتى يمكننا الاستغناء عن تلك المساعدة الفنية نهائيا ، وثانيا ضرورة وجود برنامج يمكننا من المنافسة في الأسواق للحصول على خدمات أفرادنا الذين يدربون . نعم ، هناك عمل كبير علينا أن نقوم به .

ولهذا السبب أقول أنه رغم نواقصنا فان الذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة تستحق احتفالا حقيقيا . لأننا باكمال هذه الفترة من العمل والجهد يمثل ذلك النجاح نظهر اننا ملتزمون بجعل مثلنا التي أنشئت على أساسها منظماتنا تزدهر بيننا .

وكل ما أطلبه هو أن نصبح أما متحدة من أجل العدل والسلم والاستقرار فسي  
علمنا في المستقبل .

وان أشكركم ، سيدي الرئيس ، على الترتيبات التي أتاحت لي التكلم في هذه الدورة  
أود أيضا أن أقدم لكم التهنئة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة . انه شرف عظيم أسبغ  
عليكم خلال هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين ، وهو شرف تعززونه بقيامكم  
بواجباتكم بقدر فائقة .

أصطحبت السيدة أوجينا تشارلز ، رئيس وزراء كومونولث دومينيكا من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : المتكلم التالي هو الدكتور الجزولي  
دفع الله رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية .

أصطحب السيد الجزولي دفع الله رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية

إلى المنصة .

السيد دفع الله (السودان) : اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على  
انتخابكم رئيسا لهذه الدورة المتميزة للجمعية العامة ، وهو انتخاب يعكس الاعتراف بقدراتكم  
وخبرتكم الدبلوماسية الطويلة ، كما انه شرف لبلادكم الصديقة ، والتي يربطها بالسودان  
وشعبه وحكومته أوثق الصلات ، والتي عرفت بدورها الرائد في خدمة أهداف الأمم المتحدة  
ومقاصدها النبيلة .

لقد كان انشاء الأمم المتحدة حدثا تاريخيا هاما في تطور العلاقات البشرية  
والانسانية ، ونقطة تحول حاسمة في تاريخ العمل الجماعي المشترك ، ان دخلت العلاقات  
الدولية بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة مرحلة متقدمة ، استندت على رصيد كبير من تجارب  
الشعوب والأمم ، وعكست اصرار المجتمع الدولي على ارتياد آفاق مستقبل يؤمن بالتعاون  
وينبذ الحرب . ولذلك ينبغي علينا في هذه الذكرى الأربعين للأمم المتحدة الوقوف عند  
انجازاتها ، وصعوبات الماغني والحائز وتطلعات المستقبل .

يشارك السودان في هذه الدورة التاريخية، بعد أن حقق شعبه انتصارا كبيرا في نيسان /ابريل الماضي وأطاح بنظام تسلط جثم على صدره ستة عشر عاما، أفرز خلاله العديد من المشاكل الداخلية والخارجية نتيجة للسياسات التي انتهجها، وتسبب في انهيار اقتصادى داخلي كما تسبب في تعريض وحدة البلاد للتمزق كما أقعدنا عن دورنا المناط بنا في السياسة الخارجية.

لقد وضعت حكومة الثورة اسبقياتها بالعودة بالسودان الى النظام الديمقراطي وتكريس مبادئ الوحدة الوطنية وحل كافة المشاكل عن طريق الحوار، ومعالجة الوضع الاقتصادي الخطير. كما أكدت بلادنا منذ اللحظات الاولى لثورتها الشعبية الرائعة ايمانها بمبادئ الأمم المتحدة، واحترامها لحقوق الانسان، والتزامها بالمواثيق الدولية والاقليمية، واحترام استقلال كافة الدول وسيادتها الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وحل كافة الخلافات والمشاكل بالطرق السلمية، والعمل على تعزيز التعاون المشترك اقليميا ودوليا.

وان يحتفل العالم بالذكرى الأربعين لميلاد الأمم المتحدة، يؤكد السودان مجددا التزامه القاطع بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وايمانه بأن الميثاق لا يزال يشكل أفضل اطار لتقنين وتنظيم وممارسة أوجه التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي دعمها وترقيتها. نقول هذا، وبين أيدينا مثال حي على استمرار فاعلية الأمم المتحدة، وهو دورها في تعبئة وتنسيق سند الأسرة الدولية لعوننا، وعون الدول الافريقية الاخرى على مغالبة المجاعة وآثار الجفاف والتصحر. ولقد برهنت الامم المتحدة، كما أكدنا من قبل، انها قادرة، اذا ما توفر لها الدعم والثقة اللازمين على القيام بدورها وفق ما يتطلع اليه الميثاق. ونود أن نؤكد من جديد تقديرنا لجهود الامين العام، ومكتب الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في افريقيا، وجهود منظمات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول الصديقة في دعم جهودنا وجهود الدول الافريقية لاجتياز الأزمة الحالية.

ونأمل أن يمتد هذا العون ليشمل الجهود الافريقية في اعادة التأهيل والتنمية. ونسود أن نشيد في المناسبة بجهود اليونيسيف في مجال صحة الأمومة والطفولة في السودان ومساعدتها السلطات الصحية في حملة تحصين الأطفال الشاملة التي نقوم بها هذه الأيام والتي تضطلع بها كل المستشفيات والمراكز الصحية في المدن والاقليم وذلك في اطار الحملة العالمية الشاملة لتحصين جميع الأطفال بحلول عام ١٩٩٠.

ان اربعين عاما من حياة الأمم والشعوب ما هي الا لحظات قصيرة ولكن رغم ذلك فان الأمم المتحدة يحق لها أن تفخر بما أنجزته في خلال هذه الحقبة، ان ارتفعت عضويتها من ٥١ الى ١٥٩ دولة، ولم يشهد عالمنا خلالها حربا نوويا أو حربا عالمية ثالثة، ولا يستطيع أحد أن ينكر دورها في تصفية الاستعمار واحتواء حروب صغيرة كثيرة ودورها في عمليات السلام ونزع السلاح واحترام وترقية القانون الدولي. ان جهود الوكالات المتخصصة أكدت ترابط عالمنا هذا، أكدت ان مسائل التنمية والغذاء، والبيئة، والصحة، والبحار، والمياه والمواصلات، والارصاد، واللاجئين، ومحاربة المخدرات، ومنع الجريمة، وغيرها لا يمكن أن تعالجها دولة واحدة أو مجموعة دول مهما توفرت لها الامكانيات، وأثبتت في نفس الوقت أن هذا العالم لا يمكن أن تديره أو تتحكم فيه دولة أو مجموعة دول. ان فان التعاون المتعدد الأطراف حتمية يفرضها سلام هذا العالم وتقدمه ومستقبله.

نعدد بالفخر انجازات منظمنا الدولية في الوقت الذي لا ننكر فيه أنها أخفقت في تحقيق الكثير من تطلعاتنا. ولعل من أبرز أوجه القصور المائل أننا عجزنا عن تحقيق الاستقلال والسيادة لشعبي ناميبيا وفلسطين، وازالة سياسة الفصل العرقي التي تمارس ضد الشعب الافريقي في جنوب افريقيا، وكبح جماح تسابق التسلح التقليدي والنووي. وقد يكون من أسباب القصور تفضيل بعض الدول الأعضاء في المنظمة الدولية مصالحها الذاتية على مصالح الأسرة الدولية، أو غياب الالتزام بنصوص ميثاق المنظمة ومبادئها، أو تجاوز بعض القوى العظمى الأمم المتحدة ومحاولة ايجاد الحلول للمشاكل التي تنشأ بينها خارج اطارها.

يقيني أن الاهداف الواردة في الميثاق ما زالت تشكل أساسا طيبا لعلاج قضايا العالم ودعم الأمن والسلام الدوليين ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وما احتفالنا بالذكرى الأربعين لتأسيس هذه المنظمة ، وحضور هذا العدد الكبير من الرؤساء هذه المناسبة الا تأكيدا على رغبتهم في السلام وحرصهم على دعم الأمم المتحدة لتحقيق اهدافها .  
ومع هذا ، فاننا نرى أنه ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنتهز هذه المناسبة لتركيز اهتمامها في الفترة المتبقية من هذا القرن على رؤية مستقبلية واضحة وذلك بوضع خطط ومراجيع لتحقيق أهداف محددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ونزع السلاح حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده أسوة بمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج البيئة.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بجهود واخلاص الأمين العام وزملائه السابقين من الامناء العامين في دعمهم هذه المنظمة الا اننا نرى أن الأمين العام يستطيع أن يلعب دورا كبيرا في ترقية أداء المنظمة وحفظ الأمن والسلم الدوليين كما جاء في المواد ٩٨ و ٩٩ من الميثاق وفي هذا الاطار فاننا نؤيد ما ذهب اليه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بشأن تعزيز قدرة الأمين العام خاصة في مسألة استخدام أسلوب تقصي الحقائق والمراقبة على نطاق أوسع وفي مراحل مبكرة أكثر.

ان احتفالنا بالذكرى الأربعين لا نشاء هذه المنظمة يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الا انه ما يؤسف له حقا أن الوضع الحالي في ناميبيا وجنوب افريقيا ، يشكل تهديدا خطيرا لأمن القارة الافريقية وللأمن والسلام الدوليين وذلك بسبب تعنت جنوب افريقيا ورفضها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاعلانات الصادرة عنها . ان استمرار سياسة الفصل العرقي التي أعلنتها الأمم المتحدة انها جريمة ضد الانسانية والجرائم البشعة التي يتعرض لها شعب جنوب افريقيا من القتل والقمع والتشريد والسجن والتي صاحبت اعلان حالة الطوارئ

من قبل الحكومة العنصرية، تفرض على المجتمع الدولي تصعيد تأييده لشعب جنوب افريقيا لتمكينه من القضاء على سياسة التمييز العنصري، وتقديم الدعم العاجل لشعب ناميبيا لاستعادة استقلاله وسيادته تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وزعيمها سام انجوما.

وفي ذات الوقت تواجه الأمم المتحدة تحديا خطيرا في الشرق الأوسط بسبب سياسة اسرائيل العدوانية العنصرية التوسعية واستخفافها بمقررات المنظمة الدولية وتمردها على ارادة الأسرة الدولية. ان عدوان اسرائيل على لبنان، والمفاعل النووي العراقي وعدوانها الاخير على تونس ومنظمة التحرير الفلسطينية يؤكد خطورة الجرائم التي ترتكبها اسرائيل وانتهاكها لميثاق الأمم المتحدة وتهديد الأمن والسلم في المنطقة والعالم بأسره. لقد أكدت هذه الجمعية مرات عديدة أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط، وان السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق دون انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، واقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وعليه ينبغي تكثيف الجهود الدولية في هذه المناسبة الهامة لحمل اسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتقديم المساعدات اللازمة للشعب الفلسطيني لتمكينه من مواصلة جهوده العادلة من أجل استعادة سيادته واستقلاله.

لقد زادت نزعة السباق والانفاق على التسلح بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة حتى شملت أيضا بعض الدول النامية، الأمر الذي يهدد الأمن والسلام الدوليين. لذلك يجب أن يكون نزع السلاح الشامل والكامل في مقدمة اهتمامات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. ويكتسب هذا الأمر أهمية قصوى في ظل ميزان الرعب النووي الحالي. ونلاحظ هنا ازدياد إنتاج وتكديس الأسلحة النووية والتقليدية، وتنامي قوتها التدميرية، في الوقت الذي يتزايد فيه الانفاق على التسلح؛ إذ بلغت جملة الانفاق أكثر من ألف بليون دولار، كان يمكن استثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر والكوارث الطبيعية خاصة في الدول النامية. ومن ناحية أخرى ولكسر الحلقة المفرغة لسباق التسلح وخلق عالم يسوده السلام والاستقرار، لا بد من الإبقاء على نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق المنظمة كخيار هام وأساسي.

من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة حاليا وفي المستقبل ذلك التحدي المتمثل في ساهمتها في دفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم وشكل خاص الدول النامية. وقد شهدت العقود الأربعة من عمرها نموا مضطربا في التركيز على المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث بلغت نسبة هذه الأنشطة نحو ٧٥ في المائة من ميزانيتها العادية، واتسعت رقعة هذه الأنشطة لتشمل كل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وغير أن تنوع نشاط الأمم المتحدة ورصيدا الطيب من الانجازات التي حققتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب ألا يقل من جسامته التحدي الذي يواجهها، وضرورة تحقيق الآمال العريضة التي تعلقها شعوبنا على منظمتنا الدولية لأن ذلك يشكل في مضمونه الاجتماعي والسياسي أحد العناصر الأساسية التي يمكن أن تسهم في سلام العالم واستقراره وتقدمه.

وقد سعت الأمم المتحدة خلال عمرها القصير إلى معالجة غروب من الشاكرات الاقتصادية شملت على سبيل المثال، مشاكل البيئية والتصحر والطاقة الجديدة والمتجددة والسكان ومشاكل أقل الدول نموا، كما ركزت بصفة خاصة منذ العام الماضي على الأزمات الاقتصادية الخطيرة في إفريقيا. ونأمل أن تولي الدورة الحالية اهتماما خاصا لمشاكل

المد يونية التي أصبحت تهدد ليس اقتصاديات الدول النامية فحسب بل واستقرار مجتمعاتها والسودان ، ضمن دول افريقية نامية أخرى ، يواجه مد يونية متضخمة لا قبل له بسدادها رغم تعهده بالقيام بالتزاماته نحوها ، الا أن هذه الديون تهدد نظامه الديمقراطي ، وتحيل جهود التنمية الى حرت في البحر . كذلك فان مشكلة مد يونية الدول النامية عموماً والمد يونية الافريقية على وجه الخصوص لن تجد الحلول الجذرية الا عبر حوار دولي حولها وجهد موحد يقود الى حلول جديدة مبتكرة تضع في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان المدينة ، ومقدرتها على خدمة وسداد هذه الديون . ولا بد أن تشمل هذه الحلول بالنسبة للديون الافريقية الالغاء الكلي أو الجزئي للديون الرسمية ، أو تحويلها الى منح . وقد لمسنا في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الستة عقدت في سيول مؤخراً ، اتجاهاً جديداً من جانب الدول المتقدمة لمعالجة ازمة مد يونية الدول النامية ومد يونية افريقيا وأقل الدول نمواً على نهج مختلف نأمل أن يقود الى ما نريده من حلول .

تعلمون أن من أكثر المآسي الانسانية التي يشهدها العالم في الفترة الأخيرة تزايد معدلات اللجوء ، وتزايد اعداد الذين يضطرون الى ترك ديارهم وأوطانهم ، ويلجأون الى طلب الأمان والاستقرار أو الغذاء في أماكن أخرى . لقد ظل السودان منذ ثلاثة عقود أو يزيد مأوى لاعداد كبيرة من اللاجئين الذين يضطرون للنزوح اليه لأسباب عدة ، وقد ظل السودان ملتزماً بالاعراف والقوانين الدولية والاطمينة التي تنظم اللجوء بشتى أنواعه وأشكاله وأرجو أن أجدد لكم ما سبق أن أعلنته الحكومة الانتقالية في السودان من أننا سنستمر في الوفاء بالتزاماتنا الانسانية والاخلاقية تجاه اللاجئين الذين يفدون الى بلادنا رغم ما يشكك لنا ذلك من أعباء مادية واجتماعية . ومع تقديرونا لدعم الأسرة الدولية لجهودنا في اغاثة اللاجئين ، فاننا نرى ضرورة تكثيف الجهود للوصول الى حلول جذرية لأسباب اللجوء . وفي ذات الوقت نرى ضرورة ربط مساعدات الاغاثة للاجئين بالجهود التنموية في المناطق المتأثرة باللاجئين .

لا بد لنا من أن نؤكد في النهاية، ونحن نحتفل بالعيد الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة، أنها ستظل أداة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في اقرار السلام الدولي، أو الاستعانة عنها في التعاون الدولي. لقد جنبت هذه المنظمة العالم الحروب والدمار وما كان للقرن العشرين أن يعيش سنواته الأخيرة دون حرب عالمية ثالثة لولا الأمم المتحدة والتزامنا جميعا بعبادتها وأهدافها. وفي تقديرنا، في السودان، أن العالم في حوجة ماسة الى هذه المنظمة حوجته اليها قبل أربعين عاما، وعلينا جميعا أن نعزز عليها بالنواجز لتمكينها من ارساء دعائم السلم الدولي والتعاون الجماعي .

اصطحب السيد الجزولي دفع الله، رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية

من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي سعادة الأنرابسل

هربرت أ. بليز، رئيس وزراء غرينادا.

اصطحب السيد هربرت أ. بليز رئيس وزراء غرينادا الى المنصة.

السيد بليمز (فرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوالى أولا بأن أشرككم على اتاحة هذه الفرصة لي لكي أتكم في الجمعية العامة ، وأن أهنتكم علىس انتخابكم رئيسا لها ، ولكي أؤكد لكم ثقتي في قدرتكم على توجيه أعمالها صوب تحقيق نتائج مشمسة .

وانني أتكم باسم شعب ولد نكب في الآونة الأخيرة بأشد الأحداث قسوة وأكرها دموية في التاريخ السياسي الحديث لمنطقة الكاريبي . لقد عانت غرينادا ومازالت تعاني منذ ما يقرب من عقدين من لعبة صراع القوى السياسية الكريهة ، مما يعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا . وفي خلال تلك الفترة حرمت النظم الدكتاتورية غير الدستورية شعبنا من الفرصة الحقيقية لتقدم الفرد ولممارسة أسس حقوقه الانسانية . وتعرض دستور بلدنا للانتهاك مرارا ثم أوقف في النهاية في عام ١٩٧٩ بقوة السلاح .

وأدى هذا الحدث الأخير في نهاية المطاف الى أسبوع من الفوضى والرعب الذي لا يوصف في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، عندما وضع البلد كله عقب أحداث القتل وغيره من الأحداث ، تحت الإقامة الجبرية بفرض حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة ، والتهديد بالقتل رميا بالرصاص في حالة تواجد أى فرد خارج منزله .

وفي ظل هذه الظروف ، دعت الدول الصديقة - لاعادة القانون والنظام ولا نقسان شعبنا من برائن أيد يولوجية دخيلة لم تبد أى احترام لحياة الانسان وما يراه من أفضليات سياسية وقيم ديموقراطية . وأود أن أعلن أن القوات العسكرية لهذه الدول الصديقة قد سحبت عن آخرها ، وأن أمن غرينادا أصبح مرة أخرى من مسؤولية قوة الشرطة الملكية لغرينادا .

وفي هذه الاثناء ، عاد قدر كاف من الاستقرار الى غرينادا سمح لشعبها بانتخاب الحكومة التي يختارها في انتخابات حرة نزيهة عقدت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ . وقد اختارت ارادة غالبية شعب غرينادا العودة الى الحكم الدستوري والديمقراطية البرلمانية وتعكف حكومتى الان على تعزيز هذه المكاسب الديمقراطية والحفاظ على القانون والنظام ونحن على وشك ان نأخذ من جديد بنظام للحكم المحلي في جميع انحاء الدولة ، يتيسح

الفرصة للمشاركة الشعبية الحقيقية في العملية السياسية . ومن المتوقع أن تنجز لجنة لتعديل الدستور أعمالها قريبا ، ومن المتوقع أن تضيف بعض توصياتها مزيدا من الديمقراطية على النظام السياسي .

وتلمي الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة في بلدي الآن ، على حكومتى وشعبي تصورات للتاريخ والأحداث تكون أحيانا متضاربة ومشبهاة . غير أننا نرى أن اليأس هو انكسار للدور الايجابي الذي يمكن للمؤسسات الاجتماعية والسياسية أن تضطلع به في الشؤون العالمية والداخلية . الا أن حكومة غرينادا تدرك أن مجرد الوجود المادي أو الرمزي للمنظمات الدولية لا يكفي لتحويل امكانياتها للقيام بالوساطة وتحقيق السلم والتقدم السليم حقيقة واقعة . وفي اعتقادنا أن الدول الأعضاء ينبغي أن تخول تلك المنظمات مهمة تحقيق المبادئ الرفيعة التي نشيد بها كثيرا في كلماتنا الاستهلالية ثم نحبلها بالمنساورات التكتيكية وانعدام الارادة السياسية .

وفي هذه المناسبة الهامة ، مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، يود وفدي أن يضم صوته وصوت شعب غرينادا الى أصوات من سبقوني في الكلام وأعربوا عن تأييدهم لأعمال الأمم المتحدة . ونحن في غرينادا نسلم بأن الأمم المتحدة مازالت هي الاداة الرئيسية للسلم والأمن العالميين عن طريق التعاون على الصعيد الدولي . والواقع ، ان هذا ما توقعه مؤسسو الأمم المتحدة عندما أعلنوا في ديباجة الميثاق عزمهم على انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وتأكيد الايمان من جديد بما للفسرد من كرامة وقدر ، وما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

وفي هذه السنة الأربعين من وجود الأمم المتحدة ، فإننا نتطلع بثقة الى اليوم الذي تحقق فيه الأمم المتحدة هذه الاحلام الرائعة . ويمثل العدد . ٤ لملايين لا حصر لها من المسيحيين واليهود في جميع انحاء العالم معنى هاما . فلمدة أربعين يوما وأربعين ليلة هطلت الأمطار التي جرفت سفينة نوح ، كما أن بني اسرائيل تاهوا لمدة أربعين سنة في الصحراء بحثا عن أرض ميعادهم . وكذلك صام المسيح في الصحراء لمدة أربعين يوما وأربعين ليلة استعدادا للاقاة مصيره ، وعقب قيامه ظل مع حواريه لمدة أربعين يوما

ما أتاح لاتباعه الفرصة للابتهاج والمعرفة . وفي العصر الحديث كتب الامريكى العظيم بنيامين فرانكلين يقول : " في سن العشرين تسيطر ارادة الفرد ، وفي سن الثلاثين يسيطر العقل اما في سن الاربعين فتسيطر الحكمة " . وفي اطار هذه الحكمة المصاحبة لسن الأربعين والناجمة عن التجربة الشاقة ، نتوقع من الأمم المتحدة أن تنجز بفعالية الأهداف التي وردت في الميثاق عام ١٩٤٥ .

ولكن من أجل تحقيق ما تضمنه الميثاق من آمال عراض للبشرية ، يجب على الأمم المتحدة أن تواجه حقائق أساسية . و اذا كان العالم لن يتحرر تماما من حالات الظلم ، فينفي أيضا التسليم بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم حيثما يمارس الظلم بصورة مؤسسية . ولذلك يجب اتخاذ اجراءات موحدة عاجلة لتخليص جنوب افريقيا من ويسلات الفصل العنصرى وحكم الأقلية وتحقيق الاستقلال لناميبيا .

وفي اطار السعي لتحقيق السلم العالمى يسرنا أن نلاحظ أن السنة الدولية للسلم ستعلن في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر . وستسهم غرينادا في صندوق التبرعات ، وستعين لجنة رفيعة المستوى لوضع برامج تعليمية وثقافية احتفالا بهذه السنة .

وقد جاء في خطاب العرش الذي القى في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ :  
 " ان غرينادا ملتزمة بالعمل دون كلل دعماً لدور الأمم المتحدة فسي  
 صيانة السلم . "

وفي الأونة الاخيرة ، انضمنا - في سانت كيتز - الى وزراء خارجية اتحاد الكاريبي في توجيه  
 نداء الى المجتمع الدولي لتعزيز التزامه بالعطية المتعددة الأطراف ، وصفة خاصة ، زيادة  
 الاستفادة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في حسم المشاكل الدولية .  
 وتنظر حكومة غرينادا ببالح قلق الى استمرار تصاعد التوتر في امريكا الوسطي . ان  
 تشكل التطورات في تلك المنطقة خطر على السلم والأمن الدوليين . ونحن نطالب كل الدول  
 في منطقة امريكا الوسطي بالسعي لاجاد تسوية تفاوضية لكل المسائل في سباق الانسار  
 الذي اقترحه مجموعة كورتادورا .

وترى حكومة غرينادا ان اتخاذ خطوات محددة للحد من تصاعد سباق التسلح في ميداني  
 الاسلحة النووية والتقليدية على السواء من أكثر مسؤوليات دول العالم الحاحا . ان لشعب  
 غرينادا بل ولشعوب العالم النامي مصلحة مباشرة في التخفيض الفوري لكم الموارد المستثمر  
 حالياً في هذا المجال الخطير غير العثمر .

وترى حكومة غرينادا ان هذه الحالة تقتضي اتخاذ اجراءات جماعية تتسهم  
 ببالح التصميم وتطالب كل الدول بالالتزام بالتسوية الفورية لهذه المسائل .

ومن ذا الذي يمكنه أن ينكر الحاجة الماسة للتوصل الى تسوية عادلة في الشسرورق  
 الاوسل ، تسوية تحترم حق كل الدول في العيش في حدود آمنة معترف بها ؟

لقد أكد واضعو الميثاق - كما ذكرت آنفا - ايمانهم بما للرجال والنساء وللأمسم  
 صغيرها وكبيرها من حقوق متساوية . واليوم ، يعد التركيز على الأمم الصغيرة أمراً ذا أهمية  
 فائقة . وقد قطعت الأمم المتحدة شوطاً طويلاً منذ عام ١٩٤٥ ، وبلغ عدد اعضائها الآن  
 أكثر من ثلاثة أضعاف اعضائها الأصليين الذين لم يتجاوز عددهم ٥١ عضواً وتشكل نسبة  
 كبيرة من هذه الزيادة من دول صغيرة لم تكن حتى قد نشأت في عام ١٩٤٥ ، الا أنهمسا  
 اصبحت الآن حقيقة هامة في المجتمع العالمي اليوم . ومن الضروري اتخاذ تدابير خاصة

لمساعدة هذه البلدان الصغيرة في التغلب على الصعوبات الناجمة عن العزلة وصغر الحجم. وتواجه هذه الدول الى جانب ضعفها الناتج عن صغرها ، مشاكل حادة تتعلق بقضايا سياسية واقتصادية . ومن بين الأمور التي يمكن القيام بها لمساعدة تلك الدول ، اقتناع البنك الدولي بالكف عن المحاولة غير الواقعية المتمثلة في " اخراج " معظم هذه الدول من اطار التسهيلات التي تقدمها المؤسسة الانمائية الدولية من شبكات الاعتمادات الميسرة من أجل التنمية .

ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٧٩ بشأن الشروع في جولة من المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية " والتي ينبغي ان :

" تشمل القضايا الرئيسية في ميدان المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والمالية " ( قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٣٨ ، الفقرة ٢ (ب) ) يعد ذا أهمية خاصة للدول الصغيرة في السعي من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وبالرغم من أن لجنة جامعة مخصصة تقوم بعقد هذه الاجتماعات والمشاورة بالرغم من تأكيد مواقف البلدان النامية في مجموعة ال ٧٧ ، لم يتسن حتى الآن احراز نتائج ملموسة .

وفي هذا الصدد طالب رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي في اجتماعهم السنوي عقد في بربادوس في تموز/ يوليه الماضي باجراء " مشاورات عالمية فعالة بشأن كل المؤتمرات الدولية المعنية بالتدابير المالية والنقدية " . وكانت غرينادا طرفا في توجيه ذلك النداء وهي تحت هذه الدورة الأربعين للجمعية العامة على تنفيذه .

أما بشأن اشراك الشباب في عطية صنع القرار ، فأود أن أقرر أنه خصصت لجنة وطنية في غرينادا لدعم التدابير الرامية الى وضع البرامج المتعلقة بالسنة الدولية للشباب . وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمرأة ، من المتوقع اتخاذ تدابير بشأن متابعة نتائج المؤتمر الذي عقد مؤخرا في نيروبي لاستعراض منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة وفي غرينادا تعتبر المرأة عنصرا هاما فيما يتصل بوضع سياسات البلد ، ان يوجد بسنين

الامناء الداعمين للوزارات السبع في الحكومة الحالية أربعة من النساء ، كما أن هنسناك سيدتين من بين الامناء البرلمانين السبعة ، بالاضافة الى أمينة مجلس الوزراء .  
وأود أن انهي كلمتي بالاشارة الى مشكلة تشير قلنا متزايدا في جميع أرجاء العالم ،  
الا وهي ازدياد الاتجار غير المشروع في المخدرات واساءة استخدامها . ولذا استدعسم  
غريزادا التدابير الاقليمية والدولية الرامية الى معالجة مشكلة المخدرات هذه تأمينا لصحة  
شعبها ورفاهيته . وليسندد الله خطانا جميعا في سعانا لجعل هذا العالم نظيفا  
وصحيا للشباب والكبار .

اصحاب السيد هربرت بليز رئيس وزراء غريزادا من المنصة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : المتكلم التالي هو الجمعوث

الخاص لرئيس دولة جمهورية غواتيمالا ، سعادة السيد ارتور وفخارد ومالدونادو .

السيد فخارد و مالد وزاد و (غواتيمالا ) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني

أن اتلو عليكم رسالة الجنرال أوسكار أوبرتر مخيا فيكتوريس ، رئيس جمهورية غواتيمالا ، السيسى  
الممثلين الحاضرين في الدورة الأربعين للجمعية العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين  
لانشاء الامم المتحدة . وفيما يلي نص الرسالة :

" شرفني بصفتي رئيسا لدولة غواتيمالا ، ان يتعذر ان أحضر شخصيا الاحتفال  
بالذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة ، أن انقل اليكم رسالة السلم والتضامن من شعب  
غواتيمالا الذى يشرفني أن امثله ، والذى ينهني أن يكون في نهاية المطاف المستفيد  
الحقيقي من جهود وانجازات منظماتنا العالمية العليا .

" ان هذه الدورة التذكارية توفر لنا فرصة الدراسة المتأنية والموضوعية ، ليس لنتائج  
اعمال منظماتنا فحسب ، وانما والا هم من ذلك ، دراسة افاق تعزيز نظام التعاون المتعدد  
الاطراف في عالم يزداد ترابلا يوما بعد يوم .

" وعند توقيع ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو منذ أربعين عاما ، وضسع  
أبائها المؤسسون نصب اعينهم نموذجا للمنظمة تكفل السلم والامن بين جميع الدول ، وأوردوا  
في ميثاقها المعايير الأساسية التي ينهني أن تصبح حجر الزاوية في القانون الدولي . وقد  
وضعت أحكام الميثاق لحفظ الامن الجماعي والعدالة وحقوق الانسان وتعزيز التقدم الاجتماعى  
والاقتصادى بصفة عامة لتمكين جميع شعوب العالم من تحقيق الحياة الكريمة . وكان الهدف  
الاسمى في ذلك الحين هو انشاء محفل عالمى يعزز التعاون بين الدول العظمى ويشجع  
العلاقات الودية بين جميع الأمم .

لقد اعتمد تحقيق تلك المقاصد السامية للمنظمة العالمية على قدرة الدول العظمى  
المنتصرة وحلفائها السابقين في الحرب العالمية الثانية على التعاون . وللاسف ، فان ذلك  
التوازن في القوة ، وهو الشرط الذى لا غنى عنه للسلم الدولي ، قد تأثر على نحو فاسير  
ملائم من جراء قيام التنافس والخصومات بين الدول العظمى . ولم تبذل أى جهود لتعزيز  
التعاون والتفاهم على نحو كاف . وازداد الاستقطاب السياسى والايدولوجي مما جعل من  
الصعب على الامم المتحدة أن تصبح على المدى البعيد حافزا على اقامة عالم مسن السلم

والاستقرار . ولم تنشب حرب عالمية ثالثة ، لكننا عانينا من اندلاع عدد كبير من الحروب والنزاعات المحلية والاقليمية .

" ان عالم اليوم يختلف عن عالم ١٩٤٥ ، ان طرأت عليه تغيرات رئيسية انعكست على فاعلية الامم المتحدة . فقد اختفى النظام الاستعماري تقريبا وفتح الطريق أمام ظهور دول جديدة مستقلة ذات سيادة اصبحت اليوم تمثل جزءا من منظمتنا . وهذه الزيادة الكبيرة في عضوية الامم المتحدة هي افضل اشارة بجهود الأمم المتحدة وكفاحها ضد الاستعمار ومعظم هذه الدول الفتية هي من البلدان النامية ، وهي تسعى الى تحسين الاحوال المعيشية لشعبها ، واقامة نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون اكثر انصافا .

" ان غواتيمالا تنتمي الى مجموعة البلدان النامية ، وتهتم أيضا بتجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق مستويات معيشية أفضل لشعبها . ولا جدال في أن الامم المتحدة هي في رأينا الاطار المناسب للتعاون الدولي الذي يمكن ان ندعم من خلاله ونعزز الجهود الداخلية التي تبذلها الحكومات والشعوب في سبيل تخطي الصعوبات التي تواجهها . تمثل المنظمة بالنسبة لنا ، انجازات ومزاعم تفوق كثيرا نواحي قصورها . ومن ثم سنواصل القيام بدور نشط في تعزيز التفاهم والرفاهية والتوافق الذي نسعى اليه جميعا . ومن الاهداف الرئيسية بمكان لبلدان العالم الثالث أن تعزز من وجودها وترفع صوتها في الامم المتحدة . وقبيل كل شيء يتعين على تلك البلدان ان تؤكد التضامن فيما بينها من خلال تعاون الجنسوب مع الجنوب ، خاصة من خلال انجازاتها الرئيسية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي . وفي هذا الصدد ، تفخر بلدي بالالتزام الذي قطعت على نفسها بأن تحافظ على تقاليد التكامل مع اشقائها في أمريكا الوسطى .

" ان الترابط هو سمة من سمات عالم اليوم يتعذر تغييرها ، وهذا ما تدركسه البلدان الصناعية . ونحن مقتنعون بأن الامم المتحدة هي اداة فريدة لتعزيز التفاهم بين البلدان النامية من جانب والبلدان الاكتر تقدما من جهة اخرى ، لأنه لا يمكن الاشتراك في نظام تعاون متعدد الاطراف ، في عالم يزداد انقسامًا بصورة مطردة ، الا اذا ساد التكامل لا التنازع والازانية ، فاننا جميعا ، مهما اختلفت امكانياتنا واحجامنا ، لدينا الكسبير

لعملية ان الكبير لنفده . وستواصل غواتيمالا تقديم اسهامها ، من منطلق التفساؤل ، لتعزيز المنظمة التي تمكنت ، بتضحيات ضخمة تحمّلها البشرية ، من مواصلة وجودها وقائنها لمدة أربعة عقود حتى الان ، والتي استطاعت بالرغم من عيوبها ، أن تحدد المناهسج الجديدة والهامة في الميادين العلمية والانسانية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والمطيسة .

” ومن اليسير من منطلق النهج التشاؤمي أو السلبي ، توجيه النقد السي الامسم المتحدة لاخطائها واخفاقاتها بدلا من الاعتراف بسجل انجازاتها . ورغم ذلك لا ينهفي التعبير عند نواحي قصورها أو جوانب ضعفها بلغة تتسم بالعدوانية أو تفتقر الى الحماس تجاه المنظمة ، ولا التقليل من أهمية أعمالها أو الاستخفاف بجهودها .

” وفي هذا الصدد ، يتعين على وسائل الاعلام أن تضطلع بدورها الكبير لتوعيسة الرأي العام بالمهام الصعبة المناطة بمنظمتنا التي تمثل ، باعتبارها جهدا انسانيا جماعيا ، تجسيدا للارادة السياسية لاجرائها من الدول . وينبغي الا ننسى أن الشعوب هسي في نهاية المطاف ، الاعضاء الحقيقيون في الامم المتحدة ، والأ نغفل عن أن التحسدي الذي يواجهنا هو أن نتمكن من الاستفادة بأكبر قدر مستطاع من الفرصة التي يتيحها لنا الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة لكي نضمن الفكر من جديد فسي مستقبل العلاقات بين المنظمة وشعوب العالم ” .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠